المبحث الثاني

نحو رؤية إسلامية– مسيحية مشتركة لطبيعة العلاقة والدور في بناء الدولة العربية الحديثة

د. هشام جعفر*

أتحدث هنا حول "رؤية عربية إسلامية- مسيحية في إطار بناء الدولة الحديثة ما بعد الثورات العربية"، وسوف أتبع منهج الأنبا يوحنا قلته، وأحوّل الموضوع إلى مجموعة من النقاط الأساسية.

أولاً: هو عنوان عريض متعلق بما يطلق عليه تمكين الشباب، ونقصد بالشباب هنا ما يمثله من شريحة أساسية بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من الشباب العربي، وأقصد به أيضاً مجموعة من الأشياء العلمية، فالشباب في الثورات العربية استطاع تدشين ما يطلق عليه "نموذج معرفي جديد"، وهذا النموذج المعرفي الجديد استمده بشكل أساسي من نموذج الإعلان الجديد، وهذا النموذج يحتوي مجموعة من القيم الأساسية، حيث استطاع الشباب أن يطور مجموعة من الممارسات ومجموعة من الافتراضات لموضوعات كانت مطروحة على مدار القرنين الماضيين، ولكنه استطاع من خلال هذه الممارسات إثباتها.

استطاع ذلك الشباب صياغة "روح التحرير"، ودشّن شعاراته بـ"عيش، حرية، كرامة"، وهنا نتحدث عن الكرامة باعتبارها إنسانية الإنسان وليس بانتمائه إلى دين أو عقيدة محددة، كما ونتحدث هنا عن العدالة، وهي فكرة جوهرية أشار إليها الأنبا يوحنا، وهي فكرة وليدة عند الشباب ركّز فيها على

* باحث ومحلل سياسي ومدير موقع إسلام أون لاين سابقاً- مصر .

العدالة الاجتماعية بشكل أساسي، ولكن باعتبار العدالة التي ترتبط بالإنسان باعتباره إنساناً.

ومن تلك القيم أيضاً قيمة السِّلْمية، وهي مسألة بالغة الأهمية، بل إن الأنظمة هي التي لجأت إلى استخدام العنف في مواجهة هؤلاء الشباب.

كما أن الحرية قيمة محورية عند الشباب، وقد أدرك الشباب أنه متنوع ومتعدد ومختلف، ولكنه استطاع في إطار هذا التنوع أن يكون عنصر غنىً وإغناء وتجميع حول هدف وطني واحد، فنحن اليوم عندما نريد تطوير فكرة المواطنة فإنه يجب أن نتحدث عن العلاقة بين التنوع وبين المواطنة، وقد أدركنا بَعد اختفاء النظم السياسية أننا متنوعون ومختلفون، والتنوع يُغني ويزيد، وبالتالي لا بد من التحدث عن قيمة المواطنة أو عنصر المواطنة، ولا بد من الحديث عن علاقة هذا التنوع مع المواطنة التي لا تتجاوز فكرة التنوع وإنما تكون فكرة التنوع عنصر تميّز لها من حيث الممارسات، وهذه فكرة أساسية جداً.

نلاحظ أن هؤلاء الشباب لا يخافون بعضهم، ويستطيعون القيام بأعمال مشتركة فيما بينهم، والأهم أنهم الآن يصنعون السياسة من أول السلّم، ويمارسون ضغوطات متعددة على تنظيماتهم أو على أحزابهم وعلى قياداتهم، وهذا ما لاحظناه في كثير من الممارسات بالغة الأهمية حتى تجاوزت الأسئلة التقليدية المتعلقة بمشاركة المرأة في المجال العام، فالمرأة شاركت بالثورات وشاركت بشكل طبيعي باعتبارها مواطنة، وليس باعتبارها امرأة، وهنا تجاوز لبعض الخطابات التي كانت تريد للمرأة أدواراً محددة لا علاقة لها بالمجال العام.

وبناءً على ما تقدم، فلا بد من تقدير فكرة تمكين الشباب الذي يحمل نموذجاً معرفياً جديداً، ونموذجاً قيمياً جديداً، ويستطيع تطوير مجموعة من

الاقترابات، ومجموعة من الممارسات بالغة الأهمية في الطريق نحو بناء مجتمعاتنا الجديدة.

ثانياً: هي نقطة مهمة تطرحها الثورات، وتنطلق من خطاب الهوية للانتقال إلى خطاب العيش، لأن المنطلق الأساسي لهذه الثورات اقتصادي اجتماعي بالدرجة الأولى، فالمحرك الأساسي للجموع التي تحركت هو البحث عن عيش أفضل وكرامة أفضل لها على مستويات مختلفة، وقد رأينا بعد الثورة تقدّم خطاب الهوية وتراجع خطاب المعاش، وهذا من ضمن الخطابات الرئيسة.

إن الجدل الدائر حول مسألة الهوية في الدستور المصري جاء مقابل الجدل حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية، وهو الذي يجب أن يكون أكثر تركيزاً، وبالتالي نركز على تحويل خطاب الهوية نحو خطاب العيش.

ثالثاً: تجاوز خطاب الأقلية والأكثرية إلى خطاب المواطنة المتساوية، لأن الأقلية والأكثرية هي أقلية وأكثرية سياسية، وبالتالي هي متغيرة هنا، فيمكن لحزب يحوز الأغلبية أن يتحول إلى شكل من أشكال الأقلية السياسية، وفي هذا الإطار أيضاً نجد أن المواطنة تُبنى ولا تُمحى، وهذه نقطة بالغة الأهمية، فمقدار مشاركة المسيحيين في بناء عناصر المواطنة يساوي ما ستحقق المواطنة المتساوية، وإن الديمقراطية كذلك ليست حكم الأغلبية وإنما الحفاظ على حقوق الأقلية، وهذه نقطة في غاية الأهمية، فالحديث حول الأغلبية والأكثرية متعلق بمن يحوز السلطة، وهذا سؤال أساسي يجب أن نتوقف أمامه لأنه متعلق بمستقبل هذه المنطقة.

رابعاً: يجب على المسيحيين تجاوز أطروحة الحماية، ويجب أن نميز بين التخويف والخوف، فهناك سياسات تخويف وهناك خوف موضوعي، وهو الذي يجب أن يناقش، أما سياسة التخويف فلا بد أن يتجاوزها المسيحيون العرب.

وهذه تطرح قضية الاندماج في المجال العام، لأنه كلما اندمج المسيحيون في المجال العام وشاركوا في بنائه كان ذلك سبيلاً لبناء عناصر المواطنة، وما أودّ التأكيد عليه هو فشل أطروحة حماية النظم التسلطية للمسيحيين أو توفيرها لحقوقهم، لأنه كانت توجد في إطار النظم التسلطية أطروحة: "سأحميكم من الإسلامية مقابل إعطائكم بعض الحقوق، أو تمنحوني الشرعية، أو تمنحوني قدراً من القبول"، وهذه الأطروحة سقطت بعد الربيع العربي، وبالتالي يجب أن تكون الأطروحة الأساسية الآن هي مزيد من اندماج المسيحيين في المجال العام باعتبارهم مواطنين متساويين مع المواطنين الآخرين، وهذا يدعونا لمسألة بالغة الأهمية والخطورة، وهي ضرورة التحرر مما أُطلق عليه "الإسلاموفوبيا"، وعلى المسيحيين العرب أن يتحرروا منها، لأن استمرار التخويف سيؤدي إلى انعزال المسيحيين وعدم مشاركتهم في بناء دولة ما بعد الثورة.

خامساً: إننا بصدد إعادة بناء الاستقطابات، ولكنها على نظم جيدة، فثمّة أساسان يجب أن يعاد من خلالهما بناء مساحات الاستقطاب، الأول: اقتصادي-اجتماعي متعلق بالتوجهات الاجتماعية والاقتصادية، والثاني هو "الاستبداد"، والذي استمر لسنوات طويلة داخل أنظمتنا، والأساس الأول يحمل مشروعاً لتفكيك بنية الاستبداد، ولا يسعى لإعادة إنتاجه مرة أخرى، والاستقطاب هنا بهذا المعنى يتجاوز خطاب العيش المشترك، فنحن بصدد لحظة تاريخية قد تساعد على تجاوز خطاب العيش المشترك إلى خطاب بناء الكتلة التاريخية، أو بناء التيار الوطنيّ، وهذه مسألة مختلفة نهائياً عن مسألة العيش المشترك، فإذا كنا نتحدث عن المستقبل

فنحن بصدد بناء الكتلة التاريخية التي نشارك بها الجميع وفق معايير وتوجهات لكتلة سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية، وأيضاً وفق مسألة الكتلة التاريخية أو التيار الرئيس.

سادساً: وهي فكرة التجديد والاجتهاد، حيث آن الأوان للربيع العربي أن يصل إلى المؤسسات العينية الإسلامية والمؤسسات الدينية المسيحية، وأيضاً إلى الخطابات التي تنتج عن هؤلاء ... آن الأوان أن يصل الربيع إلى هؤلاء، وهذا يثير نقطة بالغة الأهمية في مسألة تجديد الخطاب الإسلامي ومؤسساته وإصلاحها، وكذلك الأمر في الجانب المسيحي، وهي ليست مسألة ذات شأن خاص لدى كل طرف، وهي- برأيي- شأن وطني عامّ، إذ إن وضعية الكنيسة المصرية وضعية وطنية، وليست وضعية ترتبط بالمسيحيين، وكذلك الأزهر وتدبير أموره وإصلاحه شأن وطني تعود فائدته على مجمل مصر ودورها، وبالتالي ليس شأناً خاصاً، لأن هذه مسألة ستساعد على مزيد من التطوير، ومزيد من طرح الأسئلة، ليس بمعنى إقامة الحجة على هؤلاء أو على أولئك، وإنما نساعدهم على مزيد من التطوير لأن هذا من شأنه أن يكون في الصالح الوطني العام.

إن جزءاً أساسياً من الخطاب الإسلامي المعتدل هو حركة الإخوان المسلمين، بتفريعاتها وتنويعاتها المتعددة، والحق يقال إنها أكثر جرأة فيما يتعلق بمواجهة الخطابات المتشددة المتصاعدة بعد الثورات العربية، وهذه المسألة مهمة جداً لأن أخطر أمر يحصل الآن هو أنه في إطار المزايدات الانتخابية سنجعل المحافظة الدينية تزداد في داخل بعض أطراف التيار الإسلامي، ورغم أن حركة الإخوان المسلمين كانت دائماً تقود حركة التجديد الفكري، إلا أنني أخشى أن تؤدي مساحات المزايدة الانتخابية، وخاصة مع التيار السلفي في مصر، إلى مزيد من المحافظة الدينية

داخل جماعة الإخوان المسلمين، ولذا أتصور أننا نحتاج إلى أن نكون أكثر جرأة في التعامل مع الخطابات المتشددة التي أصبحت مطروحة وتعيد إنتاج الأسئلة وطرحها مرة أخرى.

سابعاً: الاهتمام بمجموعة من القضايا بالغة الأهمية في إنتاج وتعميق المزيد من الحريات العامة، وتكوين خطاب فكري متعلق بالحرية العامة، فبعض الحريات الفردية يجب أن تكون محسومة لا مجال للنقاش فيها كمسألة بناء دور العبادة للرسالات الثلاث، ومسألة ممارسة الشعائر الدينية.

وأخيراً، إن علاقة الدين، وأقصد بالدين المؤسسات والرموز والخطابات وليس المجال العام، مسألة تحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر فيها، وأتصور أننا أمام ثلاثة مستويات، وبعضها حُسم، المستوى الدستوري والذي حصل فيه توافق إلى حد كبير، والمستوى القانوني الذي يحتاج إلى استكمال، والمستوى المجتمعي الذي نتحدث فيه، وهو يحتاج إلى مزيد من الجهد فيه، وأن يتحول من حديث النخب والغرف المغلقة إلى الاتساع الجماهيري، وينتقل من الاحتفال والاحتفاء إلى الفاعلية الميدانية.